

أمر إبلاغ“ بقرار قضائي تبليغه المباحث للجين الهذلول



نبأ - استدعت المباحث الناشطة المدافعة عن حقوق الإنسان، لجين الهذلول، وطلبت منها التوقيع على “أمر إبلاغ” بقرار المحكمة العليا المؤيد لحكم “المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب”، وذلك بعد ثلاثة أشهرٍ على إطلاق السلطات سراح الهذلول.

وقالت علياء، شقيقة لجين الهذلول، في تغريدة على “تويتر”: “إذا كنت لا تزال تؤمن باستقلالية النظام القضائي السعودي، فلماذا تم إبلاغها (لجين) بحكم قضائي من جهة أمنية؟”.

وكانت علياء قد كشفت، يوم الأحد 9 أيار/ مايو 2021، عن أن “المباحث استدعت شقيقتها لـ “أسباب غير معروفة”، مرجحة أن يكون سبب استدعائها “محاولة من أجل إسكاتها”.

وأطلقت السلطات سراح لجين الهذلول (31 عاماً)، الناشطة المدافعة عن حقوق الإنسان في المملكة، يوم 10 شباط/ فبراير 2021، بعد قضائها نحو ثلاثة أعوام خلف قضبان السجن، تعرضت خلالها للتعذيب والتحرش الجنسي، منذ اعتقال السلطات لها في أيار/ مايو 2018، بتهمة “التخابر مع دولة أجنبية” ضمن حملة اعتقالات قادها ولي العهد، ووضعتها في أحد السجون.

ويوم 28 كانون أول/ ديسمبر 2020، قضت “المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب” بالسجن 5

أعوام و8 أشهر على لجين الهدلول مع "وقف التنفيذ" للحكم مدة عامين و10 أشهر، وذلك بذرائع منها "التخابر لمصلحة دولة أجنبية"، و"انتهاك قانون مكافحة الإرهاب"، إضافة إلى منعها من مغادرة المملكة لـ 5 أعوام.

جدير ذكره أن "المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض" أيدت، في آذار/ مارس 2021، قرارها السابق الذي يتهم لجين الهدلول بـ "انتهاك قانون مكافحة الإرهاب"، ورفضت الاستئناف الذي تقدمت به لجين الهدلول ضد قرار منعها من السفر.